الدولة الحاضرة في مجالات النهب والسرقة والحاضرة في عمليات القمع والارهاب ، والحاضرة بكامل اجهزتها لقتل الكلمة الحرة وخنق التحرك الجماهيري وضرب قواه الوطنية والتقدمية .

غائبة عن قضايا الجماهير ومطالبها ، غائبة حتى في اشد الظروف واحلكها واقساها على الجماهير حين تتعرض اراضيهم لاعتداءات اسرائيل الغاشمة المستمرة التي تزرع الدمار والخراب في ديارهم تاركة وراءها مئات القتلى والجرحى .

والدولة المتفرجة على هذا السيرك المأساوي . تصفق لانشاء شركة بروتيين ولتطور شركة الريجي وتصوب رصاص فرحتها لانجازات مجلس الجنوب الى صدور المشردين والنازحين تعقد الصفقات الوهمية باسم الدفاع عن الجنوب وتجوب الوفود مناطق العالم من اقصاه الى اقصاه — ومنها طبعا مناطق البترول تتغنى الاذاعات بكرم المهاجرين والاخوان وبسخاء محبي الخير . تشكرهم على عطائهم السخي من الدولارات والدنانير .

قرى الجنوب الجريح..
ماذا تقدّم لها السلطة؟

بعد كل اعتداء وتحت شعار تعمير الجنوب تنهب السلطة وتسرق ، وباسم هذا الشعار تشحذ على ابواب القصور والمؤتمرات وبعد توقف موجة الاعتداءات يتقاسم اصحاب السيادة والمعالي الاموال فيما بينهم مع الاخذ بعين الاعتبار حصة ازلامهم .

وتبقى قرى الجنوب المهدمة من جراء الاعتداءات على حالها ، لا يصيبها شيء من « الحسنات » و « الصدقات » التي تجمع باسمها . رغم ارتفاع صيحات المتضررين والمنكوبين المستمرة في جميع قرى الحدود .

وهذا الواقع المتردي في الجنوب ، تعكسه حقيقة اوضاع بلدة « بنت جبيل » .

موقع بنت جبيل الاستراتيجي

على بعد ١٢٤ كلم من بيروت ، تقع بلدة « بنت جبيل » ، اي في اقصى جنوب لبنان . يفصل بينها وبين الاراضي الفلسطينية المغتصبة جبل مارون الراس . تقع بلدة « بنت جبيل » على رابية لها اهمية استراتيجية من الناحية العسكرية ، كونها تشرف على سهول الحولة شرقا وجبل حرمون في الشمال الشرقي ، وجبال الجليل في الجنوب لذلك كانت وما تزال عرضة للاجتياحات والاعتداءات الاسرائيلية الوحشية باستمرار .

ويحد بلدة بنت جبيل من الشمال قريتا عيناتا وكونين ، ومن الغرب عين ابل ، ومن الجنوب يارون ومارون الراس ومن الشرق عيترون ، يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين ٧٥٠ و ٨٥٠ م.

تتصل بمرجعيون عن طريق بنت جبيل مرجعيون وتتصل بصور بثلاث طرق هي : طريق صور — جويا، صور — قانا — حداثا ، وطريق صور جبل الناقورة.

الوضع المأساوي والهجرة المتزايدة

يبلغ عدد سكان بنت جبيل ١٦ الف نسمة يقطنون في ١٠٣٩ مسكنا ، تتفاوت هذه المساكن من حيث النوعية والتجهيزات حسب تفاوت اوضاع مالكيها اجتماعيا واقتصاديا .

اما اليوم فقد اخذ عدد السكان يتضاءل شيئا فشيئا بسبب الهجرة والنزوح المستمر من جراء سيادة حالة عدم الاستقرار المعيشي والقلق النفسي المخيم على السكان في الجنوب عامة وبنت جبيل بشكل خاص وذلك بعد ان صعد العدو عملياته العسكرية الوحشية ضد السكان ومصادر رزقهم ، اذ قام بعدة اجتياحات للبلدة والمنطقة مخلفا وراءه الخراب والدمار ، واليتامى والثكالى ، بهدف القضاء على الحالة الثورية التي عمت منطقة الجنوب عامة بعد هزيمة حزيران وبعد دخول المقاومة الفلسطينية للمنطقة . حتى لا يقوى معسكر الثورة المناوئ لوجوده المغتصب ولكي تبقى منطقة الحدود خالية من السكان حتى يستطيع تنفيذ مخططه الاستيطاني ، لتامين حزام الامن الذي تسعى اسرائيل لاقامته في اراضيها .

وتتوافق هذه الاعمال العدوانية مع سياسة الاهمال التي تتبعها طبقة الـ ٤ ٪ الحاكمة التي تسعى جاهدة لابقاء منطقة الجنوب متخلفة ، ليتسنى لها امتصاص المزيد من عرق وجهد المواطنين والتحكم برقابهم وارزاقهم ، وحرمانهم من الحد الادنى لحقوقهم المدنية الا وهي تامين حمايتهم من الهجمات الاسرائيلية الوحشية المتكررة او على الاقل تسليحهم وتدريبهم لكي يدافعوا عن انفسهم .

هذه الاسباب كلها مجتمعة ادت الى تزايد نسبة المهاجرين والنازحين من قرى الجنوب بشكل عام ومن بلدة بنت جبيل بشكل خاص ، اذ ضاقت سبل العيش امام المواطنين الذين اتلفت مزروعاتهم ودمرت بيوتهم ومحلاتهم واحرقت اراضيهم في ظل سيادة اصحاب « المعالي والسيادة » ، الذين لم يفكروا باعطاء اي جهد مهما كان بسيطا لانقاذ حياة المواطنين من حالة الضياع والتشرد والفاقة التي اصبحوا يعانون منها . ان بايجاد المشاريع الزراعية او المهنية لتشغيل العاطلين عن العمل وهم كثر ، او بصرف التعويضات لمتضرري الاعتداءات من غير ازلام السلطة ومخبريها .

وفي ظل هذا الوضع المتردي اصبح المواطن عاجزا عن تامين متطلبات الحياة العصرية له ولعياله من مدارس وتطبيب ومآكل وملابس وكماليات وضروريات خاصة بعد ان استفحلت موجة الغلاء وازداد عدد العاطلين عن العمل مما جعل الهوة الطبقية تزداد اتساعا بين المواطنين شيئا فشيئا . وأمام هذه الحالة لم يجد المواطن سوى الهجرة منقذا . فبلغت نسبة المهاجرين الى بلاد الاغتراب حوالي ٢٠ ٪ (اميركا — افريقيا — استراليا — ليبيا — الكويت) حتى اصبح ما يدره المهاجرون الى ذويهم من اموال يمثل دعامة اساسية في اقتصاد البلدة ونهضتها العمرانية ، مع العلم ان عدد المهاجرين كان يزداد كلما ازدادت الاعتداءات الاسرائيلية شراسة ، وكلما اوغلت الدولة في اتباع سياسة القمع والاهمال تجاه المواطنين ، حتى ارتفعت نسبة المهاجرين الى الخارج والنازحين الى بيروت والمدن الاخرى ، نسبة تزيد عن الـ ٥٠ ٪ من عدد السكان .

ومن الطبيعي ان تؤثر هجرة هذا العدد الهائل من طاقات المواطنين الى الخارج على اقتصاد البلدة واقتصاد القرى المجاورة تاثيرا سلبيا اذ ساهمت في تدهور الوضع الاقتصادي لدرجة اصبح معها المواطن مضطرا للبقاء في بلدته لانه لم يجد له ماوى او عملا خارجها .

معيشة السكان وواقعهم الطبقي

يعتمد الاهالي على مرافق عدة للعيش وهي :

١ — الزراعة : رغم ضآلة مردودها فهي تشكل السمة الرئيسية لبلدة بنت جبيل اذ تعتمد على زراعة الدخان التي تشغل مساحة ١١٥٢،٣٥ دونما ولم تعد زراعة الحبوب تكفي حتى للاستهلاك المحلي واصبح العديد من الاهالي يشترون حاجاتهم من الحبوب والخضار من الخارج وتوزع المزروعات على الشكل التالي :

١ — يوجد ١٠٠ دونم مزروعة بالتين وبسبب امراض حشرة التين بدات هذه الزراعة تضمحل واخذت تستبدل بزراعات اخرى .

٢ — زيتون : حيث تقدر المساحة المزروعة بحوالي ٣٠٠ دونما .

٣ — الكرمة وهي تزرع بمساحة مئة دونم من الصنف الابيض .

٤ — بعض اشجار التفاح او الخوخ والدراق مزروعة في مساحة ٢٠ دونما (وهي حديثة العهد ولا تلاقي التشجيع نظرا لعدم وجود الري) .

٥ — زراعة الحبوب كالقمح ١٥٠ دونم ، الكرسنة ، ٥ دونمات ، الخضار ، وتعتبر زراعة ثانوية واهمها البندورة ، والكوسة والمقتي .

٢ — الهجرة والنزوح — قلنا ان ما يرسله المهاجرون من اموال الى ذويهم يشكل الدعامة الاساسية لاقتصاد البلدة بعد ان تدهور وضع البلدة الاقتصادي من جراء الاعتداءات المتكررة وصمت السلطة عن هذه الاعتداءات .

٣ — التجارة — مرت بنت جبيل بفترة من الازدهار التجاري بلغت ذروتها في الاربعينات نظرا لما ساد هذه الفترة من نشاط تجاري ضخم بين بنت جبيل من جهة وفلسطين وسوريا والاردن من جهة ثانية وكانت بنت جبيل المحور الاساسي للمنطقة . اذ كانت تضاهي بدورها التجاري صور وصيدا وشمالي فلسطين وبلاد حوران ، وبسبب انتعاش الحركة التجارية كان الاهالي يعيشون في بحبوحة ولم يكن مجال لوجود العاطلين عن العمل .

اما بعد نكسة ١٩٤٨ فقد تحولت بنت جبيل من قاعدة اقتصادية لكل شمالي فلسطين الى قاعدة ضيقة جدا للقرى المجاورة ، فقد خسرت سوقها بعد اقفال الحدود وتحول الغنى الى فقر والعمل الى بطالة واخذ الناس يفتشون عن مصادر رزقهم خارج البلدة فهاجر قسم منهم والباقون اخذوا يعتمدون على الزراعة وصناعة الاخرين والاعمال الاخرى المختلفة . وما زال هذا الواقع حتى اليوم .

ومن اهم مظاهر الحركة التجارية في بنت جبيل سوقها الذي يقام كل يوم خميس في ساحة البلدة . ويسمى سوق الخميس ولولا هذا السوق لكانت بنت جبيل قرية بسيطة ككل القرى اللبنانية الجنوبية. وقد قالت بعثة ارفد في تقريرها عن هذا السوق (بنت جبيل تنام على الحدود ٦ ايام لتستيقظ نهار الخميس) .

هذا السوق هو الذي اكسبها قبل النكسة الصفات التجارية وهو الذي يصبغ عليها حاليا وضعا خاصا يجعل من يوم الخميس معرضا عاما تلتقي فيه مختلف الوجوه من مختلف القرى ، وتباع فيه مختلف البضائع ويقسم هذا السوق الى :

١ — قسم القصابين : ويبلغ عدد العاملين فيه بين ٣٠ — ٤٠ قصابا يعملون نهار الخميس و ٥ قصابين يعملون بقية ايام الاسبوع يذبحون اسبوعيا حوالي (٥٠ رأس ماعز وغنم و ٦٠ راس بقر) .

٢ — قسم الماشية : وقد ضعف كثيرا فبعد ان كان يعرض فيه بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ راس من الحيوانات اصبح في الوقت الحاضر يحوي على كمية قليلة جدا قد لا تتجاوز العشرين قسم . الحبوب ، هذا القسم ضعف كثيرا ايضا ويعتمد حاليا على كميات قليلة من مختلف انواع الحبوب .

٤ — قسم الملابس ، بعد ان كان هذا القسم رائجا ويحتل المرتبة الاولى خاصة بالنسبة للالبسة العربية كالكوفية والعقال والشراويل والقمباز الذي كان يتهافت عليها الشارون من فلسطين وسوريا وقسم من الاردن ، اندثر هذا النوع من الملابس واستبدل بالملابس الحديثة منها ما هو جديد ومنها ما هو مستعمل يعرض في مكان خاص هذا بالاضافة الى حوانيت الاقمشة المنتشرة هنا وهناك ولا بد من الاشارة الى ان محلات النوفوتيه الحديثة قد انتشرت وازدهرت بعد التطور الذي تشهده البلدة والمنطقة من الناحية الاجتماعية .

٥ — قسم الفواكه والخضار : كان مصدرها سابقا القرى المجاورة يوم كانت الزراعة مركز عناية واهتمام الفلاحين ، اما في الوقت الحاضر وبعد سيطرة زراعة التبغ على معظم الزراعات فان مختلف الخضار والفواكه التي تعرض تستورد من صور وصيدا والبقاع . وبالاضافة الى هذه الاقسام الرئيسية ، هناك معروضات فرعية ، كادوات الفلاحة ، الحلل ، الاحذية المستعملة والحديثة على السواء ، الخزفيات ، الادوات الفخارية لا سيما الجرار والاباريق التي تستعمل بكثرة في جميع بيوت المنطقة .

وقد لعبت سهولة المواصلات وتطور الصناعة وازدياد المواد الاستهلاكية دورا في محو الطابع الفلكلوري المحلي لهذا السوق بعد ان اصبح سوقا يعرض البضاعة الحديثة والمستوردة بدل بضاعة الانتاج المحلي

ويجدر بنا الاشارة هنا الى انه رغم المكانة التجارية التي كانت تتمتع بها بنت جبيل بالنسبة للدول العربية المجاورة والقرى المحيطة بها . لا يوجد فيها ما يدل على مكانتها في بقية ايام الاسبوع، مثل الفنادق ، المراحيض العامة ، المطاعم رغم الحشود التي تؤمها يوم الخميس .

٤ — الصناعة : ليست هناك صناعة بالمعنى الحقيقي للكلمة فليس هناك اي مصنع في المنطقة كلها ، انما هناك صناعة الحرف اليدوية بالاضافة الى صناعة الاحذية التي تشتهر بها بنت جبيل وحدها .

وتبعا للاحداث كانت تتعرض هذه الصناعة للازدهار والتقهقر ، فبعد نكبة ١٩٤٨ اصيبت هذه الصناعة بنكسة نظرا لاغلاق الحدود حيث كانت بنت جبيل مركزا لتسويق هذه الصناعة . وبعد ١٩٥٢ استعادت هذه الحرفة بعض نشاطها وتابع عمالها العمل بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة ومع الايام نمت هذه الصناعة حتى عادت وتدهور وضعها بعد هزيمة حزيران ، بسبب النزوح والهجرة والتي نتج عنها نقص كبير باليد العاملة . ونقص بتصريف المواد بشكل كامل ، الى جانب مزاحمة الاحذية الاجنبية والاحذية المطاطية التي تنتجها معامل البلاستيك والتي اغرقت محلات جميع قرى لبنان فيها .

ويعيش من هذه الصناعة ٨٧١ شخصا والى جانب هذه الصناعة هناك صناعة البناء التي تعيل ١٢٠ اسرة ، وصناعة الحدادة الافرنجية التي يعتاش من انتاجها حوالي ١٥ عائلة .

تبلغ مساحة اراضي بنت جبيل ٥١٠٠ دونما تقريبا موزعة على شكل ملكيات صغيرة واكثر هذه الاراضي تزرع من قبل اصحابها ، ما عدا اقسام صغيرة جدا تزرع بالحصة . كما ان هناك فلاحون لا يملكون اراضي انما يستاجرونها ويستعملونها لزراعة التبغ وهم يشكلون نسبة لا باس بها من السكان . ورغم وجود نسبة كبيرة من الفقراء نسبيا بين المواطنين فان مستوى المعيشة في البلدة يختلف حسب اختلاف الطبقات الاجتماعية الموجودة فيها ويقسم المجتمع في بنت جبيل الى ثلاثة طبقات .

— طبقة الفلاحين الصغار والعمال وهي تشكل الغالبية العظمى من المجتمع « البنت جبيلي » ويتراوح دخل الفرد السنوي بين ٧٠٠ و ١٢٠٠ ليرة.

— طبقة البرجوازيين وتضم الموظفين والتجار الصغار وارباب العمل والملاكين الصغار ، يتراوح معدل دخل الفرد منهم سنويا بين ٢٦٠٠ و ٦٠٠٠ ليرة .

— طبقة التجار الكبار والملاكون العقاريون والاغنياء ، يتراوح دخل الفرد سنويا بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠ ليرة .

وبناء على هذا الواقع الاجتماعي الذي يتوزع فيه المواطنون بين عدة اعمال ووظائف وحرف ، تجد هناك المزارع والحرفي والتاجر والعامل والموظف والمدرس والعسكري .

ففي البلدة ما يقارب ١٥٠ شخصا في حقل التعليم في المدارس الرسمية . كما انه يوجد في البلدة عددا كبيرا من الموظفين في دوائرها الرسمية كونها تمثل مركزا للقضاء في البلدة ..